

حدود تحويل السلطة: دراسة في آليات النفوذ الأمريكي داخل صندوق النقد الدولي

The authority transfer Limits: A study in American influence mechanisms within the International Monetary Fund

العطرة لعلايية*، مخبر الدراسات القانونية للبيئة، جامعة 8 ماي 1945 قالة lalaibia.laatra@univ-guelma.dz

رابح زغوني، جامعة 8 ماي 1945 قالة، zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/05 تاريخ القبول: 2021/11/26 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

يتناول هذا المقال حدود ممارسة المنظمات الدولية للسلطة السيادية المستقلة عن إرادة الدول، وينقل النقاش النظري حول مدى استقلالية المنظمات الدولية إلى مؤسسة صندوق النقد الدولي كمنظمة دولية، لمناقشة مسألة مدى فعالية وكفاءة تحويل السلطة من الدول الأعضاء إلى الصندوق، خاصة في ظل الوضع المهيمن للولايات المتحدة كعضو مؤسس والأكثر نفوذا ضمن الصندوق. ويقترح المقال تصنيفا نظريا من ثلاثة مستويات لنقل السلطة لصندوق النقد يتراوح بين علاقات الوكالة وتفويض السلطة وتحويل السلطة، بما يجعل الصندوق إما مسؤولا أمام مقرضيه حيث يكون ملكاً للأعضاء الممولين ؛ أو مسؤولا أمام مقرضيه حيث يكون ملكاً للأعضاء الممولين، أو مستقلا ؛ صندوق يعتمد على موارده الخاصة. وعلى أساس من ذلك، يبحث المقال في الجوانب المختلفة لمظاهر الهيمنة الأمريكية على سياسات صندوق النقد الدولي مع مناقشة جدوى الإصلاحات المقدمة لتعزيز استقلاليته.

كلمات مفتاحية: الهيمنة، المشروطية، حصص الأعضاء، الاقتصادات الصاعدة، إصلاح الصندوق

تصنيف JEL : F53, F55

Abstract:

This article discusses the limits of international organizations' exercise of sovereign power. Based on the theoretical discussion about the independence of IMF as an international organization, the article discusses the issue of the effectiveness and efficiency of transferring power from member states to the Fund, especially in light of the dominant position of the United States. As a founding and most influential member within the fund. The article proposes a theoretical three-level classification for the transfer of authority to the IMF, ranging from agency relations, delegation of authority, and transfer of authority, which makes the fund accountable to its lenders, Or accountable to its lenders, or independent. On the basis of that, the article discusses the various aspects of the US domination of the IMF's policies while discussing the reforms introduced to enhance its independence.

Key words: dominance, conditionality, member shares, emerging economies, fund reform

Jel Classification Codes: F53, F55

* المؤلف المرسل

مقدمة :

غالباً ما يجادل الليبراليون المؤسسيون بأن العلاقات الدولية قد تجردت من الافتراض القائل بأنها قائمة على أساس توازن القوى وحدها، وبأنها أصبحت تتميز بحالة من التنظيم تحكمها مؤسسات دائمة ومتطورة. فمباشرة عقب الحرب العالمية الثانية تأسست منظمة الأمم المتحدة كنواة أساسية يقوم عليها صرح النظام الدولي، بما كان يعكس الحاجة الملحة للتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي من أجل مواجهة المشاكل المشتركة. ومن قضايا السياسة العليا الأمنية والسياسية انتقلت ظاهرة التنظيم الدولي لتشمل قضايا السياسة الدنيا الاقتصادية، الثقافية والبيئية... لذلك ارتقى التنظيم الدولي لينظر له كفرع من فروع العلوم الاجتماعية، والذي يركز على دراسة الكيفية التي تنتقل بها العلاقات بين الدول من نطاق العلاقات غير المنظمة إلى نطاق العلاقات المنظمة، أي دراسة المؤسسات التي تضبط وتراقب هذه العلاقات والأساليب والأدوات المستخدمة في تحقيق أهدافها.

لقد حققت ظاهرة المنظمات الدولية ازدهاراً كبيراً منذ الحرب العالمية الثانية، إذ يوجد على الساحة الدولية الآن أكثر من 300 منظمة حكومية تشكل شبكة اتصال دولية هائلة، تضاف إلى شبكة الاتصالات الدبلوماسية الثنائية بين الدول، وأصبحت تلعب دوراً لا يمكن الاستغناء عنه لتنظيم العلاقات الدولية. ويزعم الليبراليون المتفائلون أن المنظمات الدولية توفر إطاراً للحوار والاتفاقيات المتعددة الأطراف وتعمل على تنسيق جهود الدول لأجل مجتمع دولي متناغم، بل وتساعد الدول على تحقيق أهدافها لأن الجهود الفردية المعزولة للدول تبقى غير كافية لتحقيق كل مصالحها القومية في عالم من الاعتماد المتبادل. لكن ولأن السلطة دوماً ما كان لها دور مهم في تشكيل المنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات الرسمية التي أنشأتها الدول القومية لتعزيز العمل الجماعي على المستوى الحكومي الدولي، فعادة ما ينظر إلى أولئك الذين يمارسون السلطة على أنهم يملكون القدرة على التأثير أو حتى السيطرة على سلوك الآخرين. وكما وصفها سوزان ستراينج فإن المنظمات الدولية يمكن أن تكون أدوات للبناء الاستراتيجي للسياسة الخارجية للدولة أو الدول المهيمنة.

في الاقتصاد الدولي، كان يحيل إنشاء صندوق النقد الدولي سنة 1944 إلى أن الدعوة لإقامة نظام اقتصادي دولي متعدد الأطراف يتطلب تضافر جهود عدد كبير من الدول، تؤمن بشرعية الصندوق كوكالة خاصة مستقلة، وتقوم بإجراءاتها على قواعد قانونية لا تعكس بأي حال الأحكام التقديرية للقوى الكبرى المؤسسة لها. فالصندوق كمؤسسة مركزية في نظام المدفوعات الدولية استهدف تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي عبر تسهيل المعاملات التجارية بين البلدان وتشجيعها على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة على أن تستفيد في المقابل من التمويل اللازم لمعالجة اختلال موازين مدفوعاتها. ومنذ إنشائه، ظهر الصندوق كوكالة متخصصة مستقلة ذات تأثير كبير في الساحة الدولية، وواظب على توسيع دائرة نفوذه وتأثيره حتى بلغ عدد أعضائه 188 دولة، فكانت له أدواراً مهمة في معالجة اختلالات موازين مدفوعات العديد من الدول .

من أجل ذلك يجادل المؤسسيون، أنه وبينما لعبت الولايات دوراً هاماً وكبيراً في إنشاء صندوق النقد وتنظيم هيكله ومقر تواجده وآليات تفويضه، فإنه ومع ذلك لا يمكن اعتباره مجرد أداة للسياسة الخارجية الأمريكية، فلا يحيل ذلك بالضرورة إلى أن هذه المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية؛ لأنها تتمتع بقدر كبير من تحويل السلطة من قبل أعضائها. في المقابل، يحاج الواقعيون أنه وبالرغم من حجم السلطة المخولة له، فإن الصندوق يظل خاضعاً لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية، كونها لعبت دوراً هاماً وكبيراً في إنشائه وهيكلته من أجل دفع وتعزيز الأهداف والسياسات التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، فأصبحت بذلك تتحكم بقدر كبير من القوة التصويتية داخله.

من خلال نقل النقاش النظري حول مدى استقلالية المنظمات الدولية إلى مؤسسة صندوق النقد الدولي كمنظمة الدولية، يطرح هذا المقال إشكالية مدى فعالية وكفاءة تحويل السلطة من الدول الأعضاء إلى الصندوق، خاصة في ظل الوضع المهيمن الراجح للولايات المتحدة كعضو مؤسس والأكثر نفوذاً ضمن أجهزة الصندوق. وينطلق المقال في ذلك من فرضية رئيسية مؤداها أن فكرة تحويل السلطة

من الدول الأعضاء إلى صندوق النقد كشرط للاستقلالية تبقى مقيدة بأدوات نفوذ إجرائية وتصويتية يملكها كبار المساهمين في رأسمال الصندوق خاصة الولايات المتحدة.

يسعى هذا المقال إلى تفسير أشكال التأثير المختلفة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية داخل صندوق النقد الدولي في مجالات التمويل، التصويت والإدارة العامة، كما يبحث في آليات تعزيز استقلاليته الصندوق وجدواها. وفي ذلك يأخذ منهج الدراسة الطابع الوصفي في استكشاف الآليات المؤسسية لعمل الصندوق، ويرتقي إلى مستوى التحليل بمناقشة مظاهر النفوذ الأمريكي على سياسات الصندوق سواء ما تتيحه الإجراءات المؤسسية أو خارجها

1. نظرية تحويل السلطات وفرضية صندوق النقد الدولي كوكالة مستقلة:

من الناحية القانونية، تحصل المنظمة الدولية بمجرد تأسيسها على الشخصية القانونية المستقلة. لكن ومن الناحية العملية، فقط إذا ما تنازلت الدول الأعضاء للمنظمة عن سلطات سيادية في مجال اختصاصها، وفصلت الأجهزة التنفيذية الخاصة التي تأخذ على عاتقها تنفيذ المهام المرسومة لها، فإنها حينها تحصل على الاستقلالية السياسية؛ التي تزود المنظمة بحياة خاصة وإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء فيها. وفي الاقتصاد الدولي، يشير إنشاء صندوق النقد الدولي إلى أن الدعوة لإقامة نظام اقتصادي دولي متعدد الأطراف يتطلب تضافر جهود عدد كبير من الدول في العالم، وهذه المشاركة تترجم بدورها في أن المجموعة الدولية تؤمن بشرعية الصندوق كوكالة خاصة، بحيث ينظر إليها على أنها تقدم خبرة فنية معينة، وأنها تتمتع بدرجة معينة من الاستقلال ولها طابع دولي حقيقي، وإجراءاتها تقوم على قواعد قانونية، وأنها لا تعكس بأي حال الأحكام التقديرية للقوى الكبرى المؤسسة لها.

1.1 ماذا يعني تحويل السلطات للمنظمة الدولية:

من الناحية القانونية، لا تبدو المنظمات الدولية وكأنها أماكن للقاء تنغم فيه تنسيق جهود الدول لأجل غايات مشتركة، بل تبدو كشخصيات اعتبارية حائزة على الشخصية القانونية¹. وسعيها منها لامتلاك مزيد من القوة لممارسة السلطات الممنوحة لها للمشاركة بفاعلية أكبر في السياسة الدولية، فإن المنظمات الدولية تسعى أكثر لممارسة السلطات السيادية التي تنازلت لها عنها الدول الأعضاء. غير أن نوعية ودرجة هذه السلطة تتنوع بتنوع آليات التنازل عن السلطة التي تمنحها إياها الدول الأعضاء. في هذا الشأن صنف دان ساروشي Dan Sarooshi ثلاثة أنواع من التنازل عن السلطة كما يلي :

أ- علاقة الوكالة Agency Relationship:

يشير نموذج الوكالة في في نظرية التنظيم إلى أن الرؤساء يفوضون للوكلاء سلطة تنفيذ خياراتهم المحددة سلفاً. وحيث يمكن لأهداف المسؤولين الرئيسيين والوكلاء أن تتعارض، يقوم الرؤساء بتقديم الحوافز لمواءمة مصالح الوكلاء مع مصالحهم الخاصة دون إغفال القيام برصد سلوك الوكلاء². وفي مجال المنظمات الدولية، تشير علاقة الوكالة لتلك الحالات التي تتصرف فيها المنظمات نيابة عن الدولة أو كوكيل لها، وذلك ما يستدعي اتفاقاً بين الطرفين لأجل الدخول في هذه العلاقة. إن هذا النوع من التنازل على السلطة يخلق واجب التمثيل للدول من قبل المنظمة الدولية، ولكنه يظل قابلاً للإلغاء في أي وقت، لذا تظل قدرة الدولة على الرقابة قوية وتبقى دائماً مسؤولة عن أغلب القرارات ضمن مجال التنازل³

ب- تفويض السلطات Delegation of Powers:

تعكس درجة معتبرة من التنازل عن السلطات السيادية من قبل الدول لصالح المنظمات الدولية. لكن وفي هذه الحالة لا تستطيع الدولة غالباً الرقابة على الطريقة التي تمارس بها المنظمات السلطات الممنوحة لها، وبالتالي لا تكون مسؤولة على سلوكات المنظمة، كما أن الأخيرة لا تمتلك مسؤولية تمثيل الدولة. ونجد أهم مثال تفويض السلطات في منظمة هيئة الأمم المتحدة⁴. وهناك فوائد هامة من

التفويض إلى الوكالات المنفذة، فمن خلال التفويض تجني الدول مكاسب من التخصص، فضلاً عن استيعاب العوامل الخارجية السياسية، وتسهيل عملية صنع القرار الجماعي، وحل النزاعات، وتعزيز المصادقية. وكلما ازدادت هذه الفوائد، ازدادت احتمالات اختيار الدول تفويض مهامها إلى منظمة دولية.

ج- تحويل السلطات: Transfer Of Powers

هي أعلى درجات التنازل على السلطة، وفي هذه الحالة تحتفظ الدولة بالسيادة ولكنها تقلص حقوقها في ممارسة السلطة لصالح المنظمة التي تصبح المكان الوحيد لممارسة السلطات القانونية المخولة في اختصاصها. وفي حالة التنازل الكلي، فإن الدولة توافق على الالتزامات القانونية الناشئة عن المنظمة دون الحاجة إلى تشريعات محلية منفصلة مسبقة. وغالبا ما يقدم صندوق النقد الدولي كنموذج لتحويل السلطات المتحدة⁵.

2.1 صندوق النقد الدولي ونقاش الاستقلالية:

ضمن نظرية العلاقات الدولية، تجادل الواقعية بأن المنظمات الدولية تظل فاعلا غير مستقل؛ لأنها لا تستطيع أن تمنع الدول من التفكير بمنطق الاعتماد على الذات والاستمرار في نهج سياسات القوة، وبأن للمنظمات الدولية سلطات هامشية فقط تعكس في الغالب توزيع القوى القائم في النظام الدولي⁶. لذا دائما ما تفضل الدول تحقيق مكاسب أفضل على وجه مقارن مع الدول الأخرى، حتى وإن استدعى الأمر تجاوز ترتيبات وقرارات ومعايير المنظمات الدولية. في المقابل، تحتاج النظرية الليبرالية بأن تأثير المنظمات الدولية يتعلق بخلق حوافز للتعاون وقيود على عدم الالتزام بها، ويجادل الليبراليون أنه إذا ما تمت مؤسسة التعاون ما بين الدول، فإن هذه الأخيرة سوف لن تفكر في الخروج عن ترتيباته خوفا من الأسوأ. لذا فالمنظمات الدولية هي فاعل مستقل؛ لأنها توفر إطارا للحوار والاتفاقيات المتعددة الأطراف وتعمل على تنسيق جهود الدول لأجل بيئة دولية متناغمة تجسر الهوة بين الدول وتساعد على إنشاء ائتلافات ما بين الدول لحل المشاكل المشتركة⁷. فكيف يبدو هذا الحوار في سياق نقاش استقلالية صندوق النقد الدولي؟

يمثل صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، التي أنشأت بموجب معاهدة دولية سنة 1944 بهدف تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. والصندوق هو المؤسسة المركزية في نظام النقد الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار الصرف لتسهيل المعاملات التجارية بين البلدان، ويستهدف منع وقوع الأزمات عن طريق تشجيع أعضائه على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة على أن يستفيد أعضائه من التمويل اللازم لمعالجة اختلال موازين المدفوعات. ونظريا، تظهر هيكلية الصندوق، طريقة تمويله، نموذج اتخاذ القرار فيه ووضعية موظفيه نمودجا لتحويل السلطات تمنح الصندوق صلاحيات أكبر في أداء وظائفه.

إن المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص. وتحدد تلك الحصص عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب. وحتى وإن كان مجلس المحافظين الذي يتألف من ممثلي حكومات الدول الأعضاء هو السلطة العليا في إدارة الصندوق، فإنه يتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يتكون من 24 مديرا، تتولى انتخاب ثلثهم البلدان الأعضاء الانتخابية لفترات مدتها عامين. ويفترض أن يؤدي كل ذلك إلى أن يعمل الصندوق بشكل مستقل عن تأثير أكثر مساهميه حصصا في رأسماله إلى حد ما.

على أساس من ذلك، يمكن أن يجادل الليبراليون المؤسسيون، أنه وبينما تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية فعلا بمكانة خاصة في صندوق النقد الدولي، كونها لعبت دورا هاما وكبيرا في إحداثه وتنظيم هيكله ومقر تواجده وآليات تفويضه، فإنه ومع ذلك لا يمكن اعتبار صندوق النقد الدولي مجرد أداة للسياسة الخارجية الأمريكية، فرغم أن المؤسسة أنشئت من أجل دفع وتعزيز الأهداف والسياسات التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، لكن ذلك لا يحيل بالضرورة إلى أن هذه المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية؛

لأن ذلك يعني بأنها ستكون فائضة عن الحاجة وبالتالي فاقدة لكل شرعية. في المقابل يحتاج الواقعيون بعكس ذلك، وباستعارة وصف سوزان سترانج Susan Strange للمنظمات الدولية، يمكن فهم صندوق النقد الدولي كأداة للبناء الاستراتيجي للسياسة الخارجية للدولة المهيمنة أو لأجل توفير المنافع اللازمة، لذلك فالصندوق يظل مقيدا من قبل أعضائه الأكثر قوة خاصة الولايات المتحدة .

2. الولايات المتحدة الأمريكية وآليات النفوذ داخل صندوق النقد الدولي :

يزعم المؤسسيون أن صندوق النقد الدولي يلتزم بمعايير النزاهة والشفافية عند إعداد تقاريره عن الأوضاع الاقتصادية العالمية وفي تصميم البرامج الموجهة لأعضائه. ولكن في الممارسة العملية يظل بوسع كبار المساهمين في رأس مال الصندوق كالولايات المتحدة ممارسة نفوذها على مخرجاته، لما تتمتع به واشنطن من تأثير كبير يمنحه إياه موقعها كأكبر المساهمين في رأسماله. فتصميم هيكل الصندوق وآليات اتخاذ القرار فيه تسمح لفرادى الحكومات القوية بممارسة النفوذ في ظل بنية رسمية لصنع القرار توفر لقوة اقتصادية كالولايات المتحدة قدراً أعظم من السلطة مقارنة بحكومات الأعضاء الأخرى.

1.2 الولايات المتحدة الأمريكية وآلية تمويل صندوق النقد الدولي:

تشكل موارد الصندوق أساساً من حصص الدول الأعضاء، وبدرجة أقل من الاستقراضات التي يعقدها مع أعضائه. إذ يتوجب على كل عضو أن يساهم بمقدار من رأس المال يعادل الحصة التي خصصت له؛ وحتى عام 1987 كان نظام الصندوق ينص على أنه يتوجب على كل بلد عضو أن يدفع 25% من مقدار حصته بالذهب والباقي بعملته الوطنية. غير أنه عقب قرار الولايات المتحدة وقف ربط الدولار بالذهب طرأ تعديل على آليات تمويل الصندوق بحيث أصبح يتوجب على العضو دفع حصته كاملة بالعملة الوطنية. كما يمكن للصندوق زيادة موارده عن طريق الاستقراض. فقد نصت المادة السابعة من نظام الصندوق أنه يمكن أن يقترح على دولة عضو إقراض عملتها للصندوق تبعاً لشروط يتفق عليها الطرفان، أو أن يقوم الصندوق، بعد أخذ موافقة الدولة العضو، باقتراض هذه العملة من مصدر آخر إما ضمن أو خارج أراضي الدولة العضو⁸.

إذن، تأتي الموارد المالية لصندوق النقد الدولي أساساً من اشتراكات البلدان الأعضاء. وتقدر حصة كل بلد بحسب الحجم النسبي لاقتصاده باستخدام مقاييس إجمالي الناتج المحلي والتجارة الخارجية. وتكمن أهمية الحصص في أنها تُحدد أيضاً قوة تصويت الأعضاء في الصندوق بواقع 250 صوت "أساسية" لكل عضو، بالإضافة إلى صوت إضافي لكل جزء من حصته يساوي 100000 من حقوق السحب الخاصة. وبما أن الأصوات الأساسية لا تشكل سوى جزء صغير من مجموع الأصوات، فإن السيطرة على صندوق النقد الدولي ترجح بشدة تجاه أعضائه الأكبر حجماً. وللتوضيح فإن الولايات المتحدة الأمريكية، بحصتها البالغة 54.2 مليار دولار أميركي، تمتلك 371,743 صوت (17.1% من إجمالي الأصوات)، في حين تمتلك دولة بالاو (Palaos) 281 صوت (0.013% من مجموع الأصوات). ولدى الأعضاء الكبار نفوذ أكبر لأن القرارات الهامة تخضع لنظام الأغلبية في التصويت؛ ومن خلال ربط المساهمات بقوة التصويت⁹، تتمكن الدول الكبيرة من استخدام نفوذها لتعزيز السياسات ذات المنافع الخاصة بكل دولة. فمثلاً تتمتع الولايات المتحدة ، مع أكثر من 17 في المائة من الأصوات، بحق النقض على قرارات هامة مثل زيادة الحصص التي تتطلب بالعادة موافقة 85 بالمائة¹⁰.

يعتبر إجراء زيادة الحصص في صندوق النقد الدولي، الطريقة الرئيسية للرفع من حصص الأعضاء في إطار "الاستعراض العام للحصص"، وتُجرى المراجعات العامة كل خمس سنوات تقريباً. ومنذ تأسيس الصندوق، حصلت ثماني زيادات كبيرة في الحصص. وبما أن الولايات المتحدة هي القوة التصويتية الأكبر في صندوق النقد الدولي، فإن الكونغرس يتمتع بنفوذ غير عادي في عملية تغيير الحصص . إن زيادة الحصص يحتاج في بعض الأحيان تأكيداً تشريعياً داخل الدول الأعضاء كما هو حاصل في الولايات المتحدة¹¹. وغالباً ما كانت هناك صعوبة في الحصول على إذن من الكونغرس بزيادة الحصة الأمريكية؛ لأنه وفي كل مرة يتم فيها التفاوض على زيادة في حصص

صندوق النقد الدولي، يغتنم الكونغرس الفرصة للتهديد بخفض الأموال أو حجزها، كونه أكثر استعداداً حتى من الوكالات التنفيذية - وزارة الخزانة ووزارة الخارجية - لوضع شروط مسبقة خاصة لمساهمات الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، اعتاد حملة الأسهم والمسؤولون الآخرون داخل المؤسسات على الاسترضاء ليس فقط في وزارتي الخارجية والخزانة، بل وأيضاً في كونغرس الولايات المتحدة. وهذا ما أكدّه لويس بولي Louis Pouly بقوله: "إن زيادة الحصص، وإن كان الصندوق يفضلها بشدة، تستتبع أحياناً تأكيداً تشريعياً من طرف الولايات المتحدة، وهو واقع عقد حياة الصندوق منذ البداية"¹².

باختصار، تتطلب الزيادات في حصص صندوق النقد الدولي دعماً واسعاً داخل الكونغرس الأمريكي، لأن 85 في المائة من الأصوات مطلوبة للموافقة على التغييرات. مع أكثر من 17% من الأصوات، فإن الولايات المتحدة هي الجهة الفاعلة المحورية. ولكن لا يستطيع المسؤولون الأمريكيون أن يتصرفوا بشكل مستقل عن الكونغرس. إذ يتعين على الكونغرس أن يوافق رسمياً على التغييرات في حصة الولايات المتحدة.

2.2 الولايات المتحدة الأمريكية وقرارات الإقراض في صندوق النقد الدولي:

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من الامتيازات داخل صندوق النقد الدولي، أكثر من الحكومات الأخرى التي تمثل مراكز مالية رئيسية مثل بريطانيا واليابان، التي لا تسيطر على ما يكفي من الأصوات لنقض مقترحات المجلس التنفيذي. إن ذلك هو ما يمنح الولايات المتحدة القدرة على صياغة محتوى برامج صندوق النقد الدولي بشكل أفضل من غيرها من البلدان الصناعية المتقدمة. إذ تسمح قواعد التصويت في المجلس التنفيذي - كما سبق شرحها - للولايات المتحدة باستخدام حق النقض ضد العديد من قرارات الصندوق، وبالتالي "لا يمكن لأي مدير إداري أن يتخذ قراراً رئيسياً من دون الحصول على ترخيص أمريكي"¹³.

إن هذه القوة التصويتية تسمح للولايات المتحدة بالتأثير على عمليات المساومة المحيطة بتصميم البرامج. ويضطلع المدير التنفيذي الأمريكي بهذا التأثير من خلال العمل مع وزارة الخزانة الأمريكية لتحديد المواقف الأمريكية بشأن اتفاقات مشروطة محددة، ثم الاجتماع بعد ذلك مع أعضاء المجلس التنفيذي وبقية موظفي صندوق النقد الدولي خلال مرحلة تصميم البرنامج¹⁴ ومن خلال ذلك، يمكن لصناع القرار في واشنطن استخدام النفوذ الأمريكي في صندوق النقد الدولي من أجل السعي إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، وإن كان الأرجح هو استخدام هذا التأثير أساساً في مسعى تحقيق أهداف السياستين المالية والخارجية الأمريكيتين.

تستطيع الولايات المتحدة أن تستخدم اتفاقيات المشروطة لتحقيق الأهداف المالية الأمريكية من خلال منح ائتمانات صندوق النقد الدولي للبلدان المدينة للبنوك التجارية الأمريكية. والتي تفتقر إلى العملة الأجنبية اللازمة لخدمة ديونها الخارجية¹⁵، ولأن قروض صندوق النقد الدولي تسهل استمرار خدمة الديون، فإن البنوك التجارية سوف تضغط على صناع السياسات الأمريكيين لتمثيل مصالحهم في صندوق النقد الدولي. ثم تستخدم القوة الأمريكية في صندوق النقد الدولي لتقديم ائتمانات أضخم إلى بلدان شديدة الديون للبنوك التجارية الأمريكية¹⁶. باختصار تذهب الائتمانات الأضخم التي يقدمها صندوق النقد الدولي إلى البلدان التي أقرضتها البنوك الأمريكية بشدة في حين سوف يتم تقديم الائتمانات الأصغر حجماً إلى البلدان حيث تكون البنوك التجارية الأمريكية أقل.

كما بوسع صناع القرار السياسي الأمريكيين أن يستخدموا اتفاقيات المشروطة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، سواء كان ذلك بدافع حرمان الخصوم من الموارد، أو تكوين حلفاء جدد، أو دعم حلفاء موجودين¹⁷. فالسيطرة على ائتمانات صندوق النقد الدولي تسمح للولايات المتحدة بمعاينة خصومها فأتثناء الحرب الباردة على سبيل المثال، طلب الكونغرس من المدير التنفيذي للولايات المتحدة أن يعارض مد ائتمان صندوق النقد الدولي إلى أي دولة تسيطر عليها حكومة شيوعية¹⁸، وبوسع الولايات المتحدة أيضاً أن تستخدم أموال صندوق النقد الدولي لجلب الدعم الأجنبي لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى سبيل المثال فالحكومات الراغبة في أن تصبح أكثر دعماً لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية من المرجح أن تدخل في برنامج صندوق النقد الدولي. وأخيراً، تستطيع

الولايات المتحدة أن تستخدم أموال صندوق النقد الدولي لمساعدة الحلفاء الراسخين في الحفاظ على السلطة. ومثال ذلك كان واضحاً في حالة إندونيسيا في أعقاب أزمتها المالية في عام 1997، فتوفير قرض سخي من صندوق النقد الدولي كان من شأنه أن قلل من حدة التعديلات الاقتصادية الانكماشية المطلوبة، وبالتالي قلل أسباب صعود المعارضة السياسية للسلطة¹⁹.

3.2 تأثيرات الو.م.أ على موظفي صندوق النقد الدولي وإدارته:

في معظم المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، هناك حصص صارمة لكل بلد تضمن بأن يتم تمثيل جميع البلدان سواء على المستوى الرسمي في المجالس الحكومية للمؤسسات، أو على المستوى الغير رسمي بين الموظفين التقنيين. وعلاوة على ذلك، فإن ضرورة العمل بعدة لغات مختلفة تقتضي وجود جنسيات مختلفة داخل تلك المنظمة. رغم أن قوة الأمر الواقع جعلت من اللغة الإنجليزية هي لغة العمل.

ضمن صندوق النقد الدولي، أظهرت دراسة لجنسية كبار الموظفين في الصندوق أن 32 من الـ 54 موظفا كانوا من أربعة بلدان ناطقة بالإنجليزية: الو.م.أ (23)، المملكة المتحدة (6)، كندا (2)، وأستراليا (1). وتشير دراسة أحدث إلى أنه رغم التنوع الذي جرى على جنسيات الموظفين، إلا أن 41% منهم في البلدان الصناعية الناطقة بالإنجليزية، وحوالي 90% منهم حصلوا على دكتوراه من الولايات المتحدة أو كندا. قد يجادل المؤيدون بأن جل موظفي الصندوق هم من المتخصصين في الاقتصاد والمالية ولهذا هم في الغالب من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، لأنه ببساطة أفضل أقسام الاقتصاد في العالم موجودة في الولايات المتحدة، متبوعة بالمملكة المتحدة وأن الصندوق يوظف الأفضل إلا أن الواقع يظهر عكس ذلك²⁰.

تقتضي اتفاقية الصندوق بأن يتم تعيين رئيس كل منظمة من قبل المجلس التنفيذي، أما الممارسة العملية فتدل، من خلال تقليد قديم، على أن وظيفة المدير العام لصندوق النقد الدولي تؤول إلى المرشح المفضل لدى دول أعضاء من أوروبا الغربية، على أن يتحقق "التوازن" بأن يكون نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي دائماً أمريكياً. ومن الناحية النظرية، فإن رؤساء تلك المؤسسات هم المسؤولون عن المؤسسة _ بموافقة المجلس التنفيذي _ وعن تعيين وفصل الموظفين من المنظمة، لكن بالنسبة لجميع التعيينات في الوظائف العليا تبقى موافقة الولايات المتحدة ضرورية²¹.

من جهة أخرى نستطيع القول بأن موظفي صندوق النقد الدولي باعتبارهم وكيلاً له، يتمتعون بهامش معين من الاستقلال الذاتي فيما يتصل بالعمليات اليومية التي يقوم بها صندوق النقد الدولي. ويعمل الموظفون، الذين يتألفون من 2700 عضو من 165 دولة، كوكيل للدول الأعضاء في تنفيذ عمليات صندوق النقد الدولي اليومية ويتفاوض الموظفون على القروض مباشرة مع الحكومات المقترضة، ويتمتعون بسلطة تحديد الأجندة، والواقع أن هذه المسؤوليات المفوضة تمنح الموظفين قدراً كبيراً من التأثير على قروض صندوق النقد الدولي. لكن باختصار يمكننا القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية امتلكت ولا تزال طرق عديدة لصياغة عملية التوظيف داخل الصندوق، ويظهر تأثيرها بالذات عندما يتعلق الأمر بمنصب الرئيس أو كبير المديرين، لما له من دور حيوي في صياغة تلك المؤسسات، إلا أن هذا الأمر حذا بالصندوق نحو منحى غير المنحى الذي أسس من أجله. وعليه فإن هذا الأمر قد يؤثر على سمعته كمنظمة دولية، وعلى درجة استقلاليته، لذلك كان واجب انتهاز خطة للإصلاح التنظيمي داخل الصندوق.

3. حوكمة صندوق النقد الدولي: تعزيز للاستقلالية أم تبعية جديدة؟

من خلال دوره في عمليات الإقراض، ناقش نايجر وودز Naigre Woods مدى استقلالية صندوق النقد الدولي، وقد لخص ذلك في أدواره الثلاثة المتمثلة في صندوق مسؤول أمام مقترضيه، صندوق مسؤول أمام مقرضيه (حيث يكون ملكاً للأعضاء الممولين)؛ وصندوق مستقل (صندوق يعتمد على موارده الخاصة). وكما وضع وودز، فإن صندوق النقد الدولي كان يبدو دائماً

كمؤسسة تعتمد اعتماداً كبيراً على المقرضين، وذلك أكثر ما يؤثر على وظيفته كمؤسسة نقدية دولية مستقلة. ولهذا يظل صندوق النقد الدولي بحاجة إلى الإصلاح لإقناع دوله الأعضاء بأنه مؤسسة مستقلة ذات شرعية وفعالية:

1.3 آليات تعزيز استقلالية الصندوق:

يتفق أغلب الملاحظين على أن تعزيز استقلالية صندوق النقد الدولي تبقى مسألة مطلوبة، لضمان بأن لا تحول المصالح الوطنية وحقوق النقض التي تملكها القوى الاقتصادية الكبرى داخل الصندوق دون تطبيق الإجراءات التي يتبعها الصندوق، لأجل تحليل شامل لنقاط الضعف في الاقتصاد العالمي. فمما لا شك فيه أن وجود مؤسسة لديها المعلومات والخبرة والحيادية التي تمكنها من تحديد المخاطر الناشئة في الاقتصاد العالمي والإبلاغ عنها بسرعة، هي أساسية لأداء الصندوق ووظائفه باستقلالية. وإذا تعددت المقترحات المتعلقة بكيفية يجب تعديل أداء الصندوق، فإنها تتراوح بين إنشاء مؤسسة جديدة تماماً، والدعوة إلى إصلاح شامل للمنظومة النقدية والمالية بما يمنح دوراً أكبر للبلدان الناشئة والنامية.

في الواقع من أجل تعزيز مكانة صندوق النقد الدولي كوكالة دولية مستقلة بسلطات أكبر، يحتاج الصندوق تفويضاً أكبر، وزيادة استمرارية التنسيق في جميع المستويات، تمثيلاً أفضل، وكذلك هياكل بمسؤولية وقدرة أكبر على الرقابة²² فأولاً، أي متدى لصناع القرار رفيعي المستوى سيحتاج إلى هيئة تنفيذية مستقلة، وليست مقيدة في قدرتها على خلق الإدراك بالمخاطر الناشئة، لتكون هيئة حيادية وذات مصداقية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات ومصادر المخاطر الأخرى على الأسواق المالية العالمية. ثانياً، يجب استكمال ذلك ببنية تنظيمية تضمن أن تحديد المشكلة يظل محايداً ولا يتأثر بمصالح الدول، لذا يحتاج موظفو صندوق النقد إلى تعزيز استقلاليتهم في أداء مهامهم. وأخيراً، فإن الحد من التعقيد سيبدأ بالضرورة من تعزيز النواة المؤسسية. ولمعالجة هذه المشاكل، ولجعل صندوق النقد الدولي هيئة رقابة أكثر فاعلية، يحتاج صندوق النقد الدولي إلى أن يكون مجهزاً بتفويض أقوى، موارد كافية ووصول أفضل إلى المعلومات لتحسين قدراته على تحديد المخاطر. والأهم من ذلك، يحتاج صندوق النقد الدولي إلى درجة أعلى بكثير من الاستقلالية والحياد عن المساهمين بما يضمن ليس فقط تحديد المشاكل بشكل صحيح ولكن معالجتها بشكل فعال²³. في هذا السياق، ينظر إلى مقترحات مجموعة كإطار متماسك لإصلاح صندوق النقد الدولي في مدى هي كذلك؟

2.3 جدوى تعزيز حصص الاقتصاديات الناشئة في الصندوق:

أظهرت الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات أن المشورة الاقتصادية التي قدمها الصندوق كانت سيئة، وأنها كانت أقرب لأن تعكس المصالح السياسية لصناع القرار الأمريكيين أكثر من مصالح اقتصاديات الأسواق الناشئة في شرق آسيا الدول؛ لأنها غير ملائمة لسياقات اقتصاداتهم الوطنية المحلية واستراتيجياتهم الإنمائية. ومع انحسار الأزمة، اختارت حكومات شرق آسيا تأمين نفسها ضد الأزمات المالية مستقبلاً من خلال بناء احتياطات من العملات الأجنبية، وسداد قروضها من صندوق النقد الدولي بسرعة، ورفض اللجوء إلى الصندوق مرة أخرى لتمويل عجز موازين مدفوعاتها. كما حذت حذوها أسواق ناشئة أخرى مثل روسيا في أوروبا الشرقية والبرازيل في أميركا اللاتينية.

وبعد عقد من تلك الأزمة، جاءت الأزمة المالية لعام 2008 لتنتهي حالة الجمود بشأن المناقشة المتعلقة بإعادة هيكلة إدارة الصندوق لاستعادة شرعيته المتلاشية منذ الأزمة الآسيوية. فقد وافق صندوق النقد الدولي في الخامس من نوفمبر 2010 على مضاعفة حصص الأعضاء، مع عملية إعادة تنظيم كبيرة لحصص القوى الاقتصادية الناشئة، وفق ما تم الاتفاق عليه في اجتماع مجموعة العشرين في بطرسبرغ في عام 2009، وأعيد تأكيده في تورنتو في عام 2010، وتم التفصيل فيه في اجتماع وزراء المالية في كوريا الجنوبية، من خلال الاتفاق على تعديل حصص صندوق النقد الدولي بحيث تعكس بشكل أفضل مساهمة الأعضاء في الاقتصاد العالمي. وبعدها اقترحت الصين ودول مجموعة البريكس أن يقوم صندوق النقد الدولي بتحويل حصة 7% من القوى التقليدية إلى القوى الصاعدة.

أسفرت المفاوضات كحل وسط على اقتراح بتحويل 5% من الحصص في عام 2011²⁴. وتمثل إصلاحات صندوق النقد الدولي ومقترحاته الأخيرة انعكاساً لتزايد التعددية القطبية في الاقتصاد العالمي، وهو ما يمثل تنويعاً كبيراً للجهود الرامية إلى منح القوى الناشئة صلاحيات أكبر داخل الصندوق. فهل يمكن للصندوق أن يكون بعد ذلك بعيداً عن تدخل المقرضين؟ هل سيكون قادراً على توفير وظائف المراقبة الفعالة وإقراض ميزان المدفوعات دون الاعتماد على صفقة غير رسمية بين الاقتصادات الصناعية الناشئة والمتقدمة؟

إن الافتقار إلى الاستقلال ينعكس إلى حد كبير على عملية الإصلاح، ففي آخر الإصلاحات التي سنت والتي تحددت فيها معظم التغييرات لزيادة نفوذ المقرضين من صندوق النقد الدولي، لا يبدو أن التزاماً صريحاً ينشأ بضرورة تعزيز وظيفة الصندوق كمؤسسة مستقلة عن المصالح المباشرة للقوى الاقتصادية العالمية. لذا من المهم التعامل مع هذا القرار بشيء من الحذر. لأنه ينبغي إعادة تنظيم نصف حصص تصويت الأسواق الناشئة من مختلف البلدان النامية، مع انخفاض حصة تصويت الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.6% إلا أن هذا الأمر سينعكس سلباً على بعض الأسواق الناشئة مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين حيث تخسر بالفعل بدلاً من كسب حصصها. فضلاً عن ذلك فإن إعادة التوازن المزعومة للحصص في الصندوق من أجل التعبير بشكل أفضل عن موقف العضو من الاقتصاد العالمي (حجة قائمة على الشرعية) تظل مخوفة بالتناقضات. فعلى سبيل المثال، لا تزال هناك حقيقة مفادها أنه إذا أخذت الأهمية الاقتصادية العالمية كعصا قياس واسعة للتمثيل، فإن الولايات المتحدة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجلس، شأنها شأن معظم البلدان المنخفضة الدخل.

على هذا الأساس، فإن آخر تعديل للأسهم في الحصص يتعلق بالموازنة بين مصالح مقرضي صندوق النقد الدولي أكثر مما يتعلق بالشرعية. فلا شك أن مطالبة كبار مقرضي الأسواق الناشئة بتحسين تمثيلهم في المؤسسة تشكل عنصراً مهماً في إصلاح صندوق النقد الدولي؛ ولكنه يظل متغير غير كاف (وإن كان ضرورياً) لتعزيز شرعية الصندوق وفعاليته بوصفه مؤسسة مالية دولية.

خاتمة:

تملك الولايات المتحدة الأمريكية نفوذاً كبيراً في صياغة التفويضات، وصنع السياسات، وطريقة تسيير صندوق النقد الدولي، الأمر الذي منحها فرصة كبيرة للهيمنة على هذه المؤسسة المالية الدولية. فقد قادت سياساتها في الغالب إلى إفقاده الاستقلال الذاتي الذي توفره له مواد اتفاقية التأسيس. وجوهرياً، يجد الأمر تفسيره في البنية المالية والإدارية للمنظمة، التي تسمح بتعزيز النفوذ الأمريكي سواء من ناحية القدرتين التمويلية والتصويتية وحتى إدارة الموارد البشرية. كما تتأثر قرارات الإقراض التي يتخذها صندوق النقد الدولي إلى حد كبير بقرارات الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعكس البرامج والمصالح الاقتصادية والجيوسياسية لها.

يقتضي الحفاظ على شيء من استقلالية الصندوق الكف عن تقديم القروض مقترناً بالتأثير على المقرضين بسياسات مشروطة أمريكية سواء مالية أو سياسية، ويستدعي ذلك التأسيس لمصادقية فنية وعلاقة طويلة للحد من الاستغلال الأمريكي. وقد أشار هذا المقال إلى الجدارة النسبية للاقتراحات السياسية الأخيرة لإصلاح صندوق النقد الدولي، الرامية إلى تغيير توزيع الأصوات من أجل إعطاء الاقتصادات الناشئة صوتاً أعظم في قرارات الصندوق، ذلك أن الحد من نفوذ الولايات المتحدة من شأنه أن يقلص الهيمنة على صندوق النقد الدولي ويعزز استقلاليته.

إن الإصلاحات المقترحة هنا من شأنها أن تفيد في أمرين. فأولاً، من شأنها أن تزيد من المدى الذي قد تبلغه وجهات نظر الاقتصادات الناشئة في الدخول في مناقشات السياسة العامة لصندوق النقد الدولي، وبالتالي تزيد من احتمالات شعورها بالمشاركة في صياغة سياسات وبرامج الصندوق. وثانياً، من شأنها أن تزيد من صوت الاقتصادات النامية في المجلس التنفيذي، سواء بشكل مباشر من خلال زيادة قدرة مكاتب التنمية الاقتصادية، أو بشكل غير مباشر من خلال زيادة احتمالات عمل الموظفين الآخرين.

لكن المفارقة، هو أن هذه النتيجة تبدو غير مرجحة إلى حد كبير في الواقع؛ حيث أن الاستعاضة عن أصوات المجموعة المهيمنة بأصوات بلدان أخرى لن تسفر بالضرورة عن إنشاء صندوق النقد الدولي الأكثر تكنوقراطية أو استقلالية؛ بل إنها بدلاً من ذلك سوف تحل ببساطة محل المصالح السياسية للحكومات الخمس الكبرى الأخرى. فضلاً عن ذلك فإن إعادة توزيع التصويت على نحو أكثر تساويًا بين مجموعة أوسع من الدول من شأنه أن يزيد من احتمالات ارتقاء الهيئات الانتخابية وتفاقم مشكلة عدم تجانس الأفضليات بين مؤسسات التمويل، أو أصل الصندوق الجماعي.

من أجل ذلك، فإن الإصلاحات المقترحة ليست بديلاً لحل القضايا الأكثر صعوبة على الصعيد السياسي، مثل إعادة تعديل مخصصات الحصص بحيث تعكس القوى الشرائية الحالية التي تعادل القوى الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، أو تعديل الرسوم المفروضة على تمويل الصندوق بحيث تعكس المخاطر الشديدة الانخفاض والمشروطة القوية التي تجعل هذا التمويل مختلفاً عن التمويل الخاص. ولكنها تفيد على الأقل في جعل الجهاز التنظيمي لصندوق النقد الدولي أكثر استجابة لوجهات نظر البلدان النامية التي قد لا يكون لها صدى هائل في الساحات السياسية الكبرى.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. الجندي غسان، الدبلوماسية متعددة الأطراف: قانون المنظمات الدولية، (عمان: منشورات المعهد الدبلوماسي الأردني، 1998)

2- Simmons Beth , Martin Lisa, "International Organisations and Institutions", Handbook of International Relations (London: Sage Publication, 2002)

المقالات:

1. Anton Malkin and Bessma Momani, Emerging Powers and IMF Reform: Where Multipolarity in the World Economy is, Leading the Fund. St Antony's International Review 7 (1), 61-78.
2. Bienen, H.S. and Gersovitz, M. (1985) 'Economic Stabilization, Conditionality, and Political Stability', International Organization 39(Autumn): 729-754.
3. Bird, G. (1996) 'The International Monetary Fund and Developing Countries: A Review of the Evidence and Policy Options', International Organization 50(Summer): 477-511
4. Bradley Christopher Gibson, book review of Dan Sarooshi, "International Organizations and Their Exercise of Sovereign Powers", International Law And Politics; Vol .39 №1, 2006.
5. Daniel Gros, Ulrich Klüh and Beatrice Weder di Mauro, Reforming Global Governance: How to Make the IMF More Independent, Intereconomics, March/April 2009 72-81
6. Demirguc-Kunt, A. and Huizinga, H. (1991) 'Official Credits to Developing Countries: Implicit Transfers to the Banks', Policy, Research, and External Affairs: Debt and International Finance, International Economics Department, The World Bank. WPS 592.
7. Dreher, Axel, and Roland Vaubel. 2004. Do IMF and IBRD Cause Moral Hazard and Political Business Cycles? Evidence from Panel Data. Open Economies Review 15 (1):5-22.
8. General Accounting Office (2001) International Monetary Fund: Efforts to Advance U.S. Policies at the Fund, Washington, DC: General Accounting Office.
9. Kahler, Miles. 1990. The United States and the International Monetary Fund. In The United States and Multilateral Institutions, edited by Margaret P. Karns and Karen A. Mingst, Boston: Unwin Hyman. 91-114.

10. Lawrence Broz and Michael Brewster Hawes, (Spring, 2006), Congressional Politics of Financing the International Monetary Fund, Cambridge University Press, Vol. 60, No. 2, pp. 367-399.
11. Pauly, Louis W. 1997. Who Elected the Bankers? Surveillance and Control in the World Economy. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
12. Swedberg, R. (1986) 'The Doctrine of Economic Neutrality of the IMF and the World Bank', Journal of Peace Research 23(4): 377–390.
13. Thacker, S.C. (1999) 'The High Politics of IMF Lending', World Politics 52(October): 38–75.
14. Woods, Ngaire. 2003. The United States and the International Financial Institutions: Power and Influence within the World Bank and the IMF. In U.S. Hegemony and International Organizations-the United States and Multilateral Institutions, edited by Rosemary Foot, S. Neil MacFarlane, and Michael Mastanduno, 92-115. London: Oxford University Press.

Web sites:

1. Sophie Crockett, (2012) "The Role of International Organisations in World Politics", retrieved from: <https://bit.ly/3uEMm8W> / [Accessed 15 Jul 2019] Feb 7 2012

الهوامش:

¹ - غسان الجندي ، الدبلوماسية متعددة الأطراف: قانون المنظمات الدولية، (عمان: منشورات المعهد الدبلوماسي الأردني، 1998)، ص 115.

² - Susan P. Shapiro, Agency Theory, American Bar Foundation, Chicago Illinois 60611, a Review in Advance on February, 11, 2005, p 271 .

³ - Bradley Christopher Gibson, book review of Dan Sarooshi, "International Organizations and Their Exercise of Sovereign Powers", International Law And Politics; Vol .39 №1, 2006, p158.

⁴ - Ibid, 159.

⁵ - Idem.

⁶ - Beth Simmons, Lisa Martin, "International Organisations and Institutions", Handbook of International Relations (London: Sage Publication, 2002), p. 262.

⁷ - Sophie Crockett, "The Role of International Organisations in World Politics", retrieved from: <https://bit.ly/3uEMm8W> / [Accessed 15 Jul 2019] Feb 7 2012

⁸ - Axel Dreher and Roland Vaubel. Do IMF and IBRD Cause Moral Hazard and Political Business Cycles? Evidence from Panel Data. Open Economies Review 15 (1):5-22. 2004.p28 .

⁹ - Lawrence Broz and Michael Brewster Hawes, Congressional Politics of Financing the International Monetary Fund, Cambridge University Press, Vol. 60, No. 2, pp. 367-399. (Spring, 2006), p371.

¹⁰ - Kahler, Miles. The United States and the International Monetary Fund. In: The United States and Multilateral Institutions, edited by Margaret P. Karns and Karen A. Boston: Unwin Hyman. 1990.p68.

¹¹ - Broz and Hawes, op.cit, p371.

¹² - Pauly, Louis W. Who Elected the Bankers? Surveillance and Control in the World Economy. Ithaca, N.Y: Cornell University Press. 1997.p113.

- ¹³ - Swedberg, R. 'The Doctrine of Economic Neutrality of the IMF and the World Bank', Journal of Peace Research 23(4): 377–390. (1986).p379.
- ¹⁴ - General Accounting Office, International Monetary Fund: Efforts to Advance U.S. Policies at the Fund, Washington, DC: General Accounting Office. (2001), p33.
- ¹⁵ - Bird, G. 'The International Monetary Fund and Developing Countries: A Review of the Evidence and Policy Options,' International Organization 50(Summer): 477–511,(1996),p489.
- ¹⁶ - Demirguc-Kunt, A. and Huizinga, H. 'Official Credits to Developing Countries: Implicit Transfers to the Banks', Policy Research and External Affairs: Debt and International Finance, International Economics Department, The World Bank. WPS 592. (1991),p17.
- ¹⁷ - Thacker, S.C. 'The High Politics of IMF Lending', World Politics 52(October): 38–75. (1999),p42.
- ¹⁸ - General Accounting Office, Op.Cit,p26.
- ¹⁹ - Bienen, H.S. and Gersovitz, M. 'Economic Stabilization, Conditionality, and Political Stability', International Organization 39(Autumn1985),p746.
- ²⁰ - Ngaire Woods, The United States and the International Financial Institutions: Power and Influence within the World Bank and the IMF. In: U.S. Hegemony and International Organizations-the United States and Multilateral Institutions, edited by Rosemary Foot, S. Neil MacFarlane and Michael Mastanduno,. London: Oxford University Press. 2003.p109.
- ²¹ - Idem.
- ²² - Anton Malkin and Bessma Momani, Emerging Powers and IMF Reform: Where Multipolarity in the World Economy is, Leading the Fund. St Antony's International Review 7 (1), 61-78, p70
- ²³ -Gros Ulrich Klüh and Beatrice Weder di Mauro, Reforming Global Governance: How to Make the IMF More Independent, Intereconomics, March/April 2009 72-81.pp74,75.
- ²⁴ - Malkin and Momani, Op. Cit., pp 71-72.